المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي (الروبوتات انموذجا)

(دراسة مقارنة)

م.د عبد الله عيسى مطشر
كلية دجلة الجامعة / قسم القانون
Abdulla.esa@duc.edu.iq
م.م حيدر عبدالسلام محمد علي
كلية دجلة الجامعة / قسم القانون
hayder.abdulsalam@duc.edu.iq

الملخص

لا يخفى على أحد ما تعيشه البشرية من تطور تكنولوجي هائل وحياة رقمية غير مسبوقة وغير متناهية ، ومن ثمرات هذا التطور ومستجداته تقنيات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت من الضرورات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، أو تجاهلها، بل فرضت نفسها علينا بما يستوجب التعامل معها ومسايرتها لنلحق بركب البشرية السريع والاستفادة منه وإلا صرنا في مؤخرة الدول.

فلا يستطيع أحد أن ينكر تدخل الذكاء الاصطناعي بتقنياته المختلفة في شتى مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والعلمية، بما تقوم به من مهام يعجز العقل البشري عن القيام بها في بعض الاحيان، بدءاً من تيسير التواصل بين بني البشر في شتى أرجاء المعمور مرورا بتدخلها القوي في إنجاز الأعمال الرقمية والحسابية إلى جانب دورها الكبير في المجال الصناعي بكل أشكاله.

بالرغم من أهميته في تسهيل وإنجاز خدمات للبشر وحل المشاكل الشائكة بسرعة هائلة تفوق قدرة الإنسان، ألا أنه قد يسبب أضرار لا تحمد قبها، وعلى ضوء ذلك جاء البحث هادف إلى عرض تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان خصائصه ، والوقوف على أنواع المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، ومدى مرونتها لاستيعاب الأضرار التي تحدثها تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، مع بيان آثارها والحلول المقترحة لتمكين المضرور من الحصول على تعويض كامل في حالة عجز قواعد المسؤولية المدنية التقليدية عن ذلك. مختتما بعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، الروبوت ، الشخصية القانونية ،المسؤولية المدنية، النائب الانساني، التامين.

Civil liability arising from the damage of artificial intelligence applications (robots as a model)

(Comparative Study)

Abstract

It is no secret to anyone that we live as a person in the era of enormous technology and non-comprehensive and endless digital life, and among the fruits of this development and its developments are artificial intelligence technologies, which have become among the basic

necessities that cannot be dispensed with, or ignored, but rather impose themselves on us, including what we must deal with.

And keep pace with it to catch up with humanity's success, otherwise we will be in limited countries.

No one can deny that it participates in industrial technologies with its various techniques in various fields of public cultural, military, and scientific life, including the tasks it performs that human members are sometimes unable to perform, starting with facilitating communication between human beings in various parts of the world, and continuing onward. With its strong intervention, the completion of digital and computational work reaches its role in the field of complete business with all its applications.

Despite its importance in facilitating and providing services to humans, solving thorny problems at a speed that exceeds human ability, it may cause unimaginable damage, and in light of that, the aim was to present the definition of artificial intelligence and explain its characteristics, and to determine the types of damage resulting from the damage of artificial intelligence, and the extent of it. Marouna targets applications brought about by artificial intelligence, outlining their implications and solutions. Subscribed results are for sale.

Keywords: artificial intelligence, robot, legal personality, civil liability, human representative, simple.

المقدمة

أن الذكاء الاصـطناعي اصـبح أكثر تطوراً في الفترة الأخير، ومازال تطوره مسـتمر ، وبات يلعب دوراً مهماً في المجتمع ، حيث دخل الذكاء لاصـــطناعي في الوقت الحاضـــر في مختلف المجالات مثل المجالات الطبية والقانونية والعسـكرية ودخل بشـكل متطور بوسـائل النقل ، حيث تعتبر السـيارات ذاتية القيادة الأكثر انتشـــاراً في الوقت الحاضـــر ،والروبوتات التي تدخل في العمليات مثل الروبوت (دافنشـــي) ، أن الذكاء الاصـــطناعي ن الذكاء الاصـــطناعي عبارة عن نظام من نظم البرمجيات، أما بالنســـبة إلى الروبوت مثل الســـيارات ذاتية القيادة وغيرها فهي عبارة عن جهاز يعمل بواســـطة برنامج الذكاء الاصـــطناعي ،فالذكاء الاصطناعي قد يكون له وجود مادي أي في صورة روبوت، وهو ما سوف نركز عليه في البحث ، وقد يكون له وجود غير مادي مثل البرامج ، وان الذكاء الاصـــطناعي هو النظام البرمجي الذكي الذي يســـعى بشـــكل متســـمر في تطوير الآلات لتمكينها من القيام بالمهام المشـــابهة لمهام البشـــر واتمامها، مثل القدرة على اخاذ القرارات وحل المشـــاكل من خلال التعلم من الأخطاء والتجارب الســـابقة ، واتخاذ القرار عن طريق جمع وتحليل البيانات والمعلومات، والتعرف على الكلام، وترجمة اللغة.

يترتب على هذا أن الذكاء الاصطناعي بهذه المواصفات العالية اصبح قادراً على محاكاة البشر ، وإنجاز بعض المهام التي كانت محتكرا على البشر ، إلا أن ما يتمتع به الذكاء الاصطناعي من هذه المزايا التي تعود بالنفع الكبير على المجتمع وان الذكاء الاصطناعي يكون بم إلا أنه قد يترتب على سلوكه بعض الأضرار التي تلحق بالغير والتي يصعب مواجهتها في ظل قواعد المسؤولية المدنية التقليدية، وهذا يرجع لاتخاذه القرارات الذاتية دون تلقي أي أوامر من مالكه، أو ينفذ أوامر مختلفة عن تلك التي أعطاها إياه مالكه ، مما يصعب التحكم فيه وهذه هي الأسباب التي تجعله مصدراً للمخاطر العامة.

وبسبب طبيعة هذه الأنظمة المعقد اصبح من الصعب تحديد أن الضرر وقع نتيجة سلوك تعلمه من البيئة التي يستخدم فيها أم بسبب خلل في تصنيعه أو بسبب أوامر وجهة اليه ، الذي يدفعنا إلى التفكير في الاعتراف بالشخصية القانونية والدخول إلى هذا الجدال الفقهي والذي سوف نعرضه اثناء البحث، وان الغاية من الاعتراف بالشخصية القانونية ليس تمتع الذكاء الاصطناعي بالحقوق الكاملة للإنسان، بل التوصل إلى تحديد الشخص المسؤول عن حدوث الضرر.

وبناء على ما سلف نحاول بقدر المستطاع إضافة بعد جديد في أطار المسؤولية المدنية لمواجهة الأضرار الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي وخاصة الروبوتات هادفاً من وراء ذلك تمكين المضرورين من الحصول على تعويض كامل لحمايتهم من مخاطر الثورة الصناعية، والتي أصبحت تهدد البشرية بمخاطر كثيرة.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في قصور قواعد المسؤولية المدنية التقليدية على مواجهة الأضرار الناجمة عن الروبوتات ، وبالتالي لا يتمكن المضرور من الحصول على تعويض كامل، أو قد يترك بدون تعويض، وذلك يرجع إلى تعدد الأشخاص المساهمين في انتاج الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي ومن ثم عدم معرفة الشخص المسؤول عن الضرر الذي لحق بالمضرور الأمر الذي يتطلب تدخل المشرع لوضع نظام قانوني يحدد بشكل دقيق كيفية التعامل مع هذه التكنولوجيا الجديدة ومواجهة الأضرار التي تنشأ عنها، من خلال آليات محددة تساعد المضرور في الحصول على حقه كاملاً دون تكبده مصاريف باهظة.

مشكلة البحث : يعتبر الذكاء الاصطناعي تكنولوجيا جديدة، ليس فقط على المستوى القانوني، ولكن على مستوى المجتمع بأكمله، ولذلك ازداد خوف البشر من الأضرار التي تسببها أجهزة الذكاء الاصطناعي إذا خرجت عن نظام التشغيل الالكتروني الآلي، مما أثار إشكالية تطرح عدة تساؤلات من أهمها:

- التعرف على ماهية الذكاء الاصطناعي ؟
- هل تمنح تطبيقات الذكاء الاصطناعي (الروبوت) الشخصية القانونية ؟
- ما هو نوع المسؤولية الناشئة عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟
- من الذي يتحمل المسؤولية عن تلك الأضرار ؟

منهجية البحث :يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن بين بعض النظم القانونية بشـأن الروبوتات كما اعتمد البحث على المنهج التحليلي للآراء الفقهية المتبعة في هذا الشأن. ولذلك قسمت البحث على مبحثين هما

المبحث الأول

الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

اثارت مسالة منح تطبيقات الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية جدلاً واسعاً بين الفقهاء، الامر الذي أدى إلى ظهور اتجاهين، أحدهما يمنح الشخصية القانونية، والأخر يرفض منح الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث، مفهوم الذكاء الاصطناعي في المطلب الاول، وفي المطلب الثاني الشخصية القانونية والذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي

يثير مصطلح الذكاء الاصطناعي لغزاً مهم، فكيف يمكن للتقنيات التي تعتمد عليه أن تفكر وتفهم وتدرك وتتنبأ وتتفاعل مع الواقع المحيط بها، كما أن للذكاء الاصطناعي خصائص متميزة تنفرد بها، ومن أجل بيان ذلك نتعرف في هذا المطلب على مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى بيان خصائصها التي تتمتع بها من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نبين في الفرع الأول، تعريف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وفي الفرع الثاني نوضح خصائص تقنيات الذكاء الاصطناعي، على الوجه الآتي:

الفرع الأول: تعريف تقنيات الذكاء الاصطناعي

سيكون من المفيد قبل أن نحدد المقصود بالذكاء الاصطناعي أن نعرج على المقصود بالتقنية (Technique)، وتعرف التقنية بأنها " إجمالي المعرفة البشرية التي تستخدم في عملية تغيير الأشياء الموجودة في الطبيعة لتحقيق احتياجات الناس"، كما عرفها ملفين كران زبرج بأنها " تطبيق المعرفة، ومعرفة التطبيق، وبالتالي فإن التقنية تشمل مناحي كثيرة في الحياة كالرعاية الصحية، والغذاء، والمسكن، والملبس، والمنتجات المصنعة، وغيرها الكثير[١] .

أما بخصوص الذكاء الاصطناعي فذكر له العديد من التعاريف، فقد عرف بأنه: "أحد علوم الحاسب الآلي الحديثة التي تبحث عن أساليب متطورة للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه ولو في حدود ضيقة تلك الأسباب التي تنسب لذكاء الإنسان، كما يعرف أيضاً على أنه: "عبارة عن جهود لتطوير النظم المبنية على الحاسب لإعطائه القدرة على القيام بوظائف تحاكي ما يقوم به العقل الإنساني من حيث تعلم اللغات، إتمام المهام

---

(١) أمنة سلطاني و عمار زعبين تقييم المخاطر القانونية للذكاء الصناعي في إدارة أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد ١٩ مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد ١٩ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٠،ص٣٣.

الإدارية، القدرة على التفكير، التعلم، الفهم، وتطبيق المعنى[٢] ، وقد عرفه آخر على أنه "محاكاة عمليات الذكاء البشري بواسطة الآلات والبرمجيات، وخاصة أنظمة الكمبيوتر"[٣] ، بالإضافة إلى ما عرفه البعض بقولهم، "هو العلم الذي يهتم بدراسة وتصميم وبرمجة الحاسبات لغرض تحقيق المهام والأعمال التي تحتاج من البشر عادة استخدام ذكاءه للقيام بها "[٤] .

وأخيراً، نستخلص من هذه التعاريف أن الذكاء الاصطناعي يمكن صياغته على النحو الآتي، هو عبارة عن علم قائم على تمكين الآلات عن طريق البرامج القدرة على إجراء العمليات التي تتطلب ذكاء من خلال محاكاته بذات الخواص التي تحاكي ذكاء العقل البشري".

الفرع الثاني: خصائص تقنيات الذكاء الاصطناعي

يتمتع الذكاء الاصطناعي بمميزات عديدة، وتبرز في قدرتها على التفكير، والإدراك، والتصور، والإبداع، وفهم الأمور المرئية وإدراكها، كالتعرف على بصمات الصوت والصور، واكتساب المعرفة وتطبيقها، من خلال تحليل البيانات التي سبق نمذجتها، [٥]، وفضلاً عن ذلك، تتوافر لتقنيات الذكاء الاصطناعي خصائص عدة، ولعل أبرز هذه الخصائص :

١ - تمثيل المعرفة وتعني أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تستخدم هيكلية خاصة لوصف المعرفة، تتضمن مجموعة من الحقائق، والعلاقات فيما بينها، والقواعد التي تربط هذه العلاقات، والتي تكون بالنتيجة قاعدة المعرفة"، والتي بدورها توفر أكبر قدر من المعلومات التي تحتاجها التقنيات لإيجاد حل لمشكلة ما [٦] .

٢- البحث التجريبي : يقصد بها أن تقنيات الذكاء الاصطناعي لا تستخدم خطوات متتابعة أو متسلسلة لتجد الحل الصحيح، بل تقوم باختيار طريقة معينة للحل تكون مناسبة، مع الأخذ بعين الاعتبار، احتفاظها باحتمال تغيير تلك الطريقة إذا لم يتبين أن الخيار الأول يؤدي الي حل سريع، أي أن تركيزها ينصب على تحقيق الغاية[٧] . ٣- التعامل مع المعلومات الناقصة وذلك عن طريق إعطاء هذه التقنيات الحلول المناسبة في حال ما إذا كانت البيانات المعطاة غير مكتملة أو غير مؤكدة، ولا يعنى ذلك أنها تقوم بتقديم حلول خاطئة أو صحيحة في كافة الأحوال، بل يكفي أن تقدم الحلول المقبولة التي تتناسب مع ما يتوافر لديها من بيانات ، وأن

---

(٢) قتيبة مازن عبد المجيد، استخدام الذكاء الصناعي في تطبيقات الهندسة الكهربائية دراسة مقارنة". (رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية، الدنمارك، (٢٠٠٩).ص٥

(٣) نساخ فطيمة ، الشخصية القانونية للكائن الجديد . الشخص الافتراضي والروبوت . بحث منشور مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس العدد الأول لسنة ٢٠٢٠ ص٢١٨

(٤) عماد عبد الرحيم الدحيات ، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا ، إشكالية العلاقة بين البشر والآلة ، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد ٨ ، العدد ٥ ، السنة ٢٠١٩،ص٢٢.

(٥) خالد حسن أحمد لطفي ،الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية دار الفكر الجامعي : الإسكندرية، ٢٠٢١ ص١٥.

(٦) قتيبة مازن عبد المجيد،المرجع السابق،ص١٠.

(٧) خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي : الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ١٧ .

الاســـتنتاجات الأقل واقعية التي أعطيت ما هي إلا نتيجة عن عدم تكامل المعلومات، ولا يمكن اعتبار تلك التقنيات عندئذ قاصرة عن أداء دورها[٨] .

٤_ قـابـل للتعلم حيث تتعلم تقنيـات الـذكـاء الاصـــطنـاعي إذا اتصـــلـت ببرامج تعلم الآلـة، من الخبرات والممارسات[٩] .

٥- الاستدلال: "هو حدث أو عملية الوصول إلى الاستنتاج بالاعتماد المجرد على ما تعرفه التقنيات من قبل، حيث يتم حسم حقائق جديدة من القديمة، ويسجل الاستدلال منطقيًا بجزئيه، الاستدلال الاستنتاجي، والاستدلال الاستقرائي ، [١٠] .

ويمكن أن نشـــير إلى بعض التطبيقات المهمة للذكاء الاصـــطناعي ، حيث أن من تطبيقات تقنيات الذكاء الاصـطناعي في الواقع، اسـتطاعت تقنيات الذكاء الاصـطناعي لما تحمله من خصـائص، أن تثبت كفاءتها في مجالات متعددة، ويمكن رؤية تقنيات الذكاء الاصـطناعي بالفعل في الكثير من الدول ، حيث تسـتخدم بصـورة فعالة في الألعاب الاسـتراتيجية مثل الإنسـان الآلي (الروبوت)، وأنظمة الرؤية (كالدرون)، والأنظمة الخبيرة كالتشـخيص الطبي [١١] ، وبعد أن قدمنا تعريفاً للذكاء الاصـطناعي، وبينا خصـائصـه الفريدة، لابد أن نتعرف على الموقف الفقهي من منح تطبيقات الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية من عدمه .

المطلب الثاني

الشخصية القانونية والذكاء الاصطناعي

أن منح تطبيقات الذكاء الاصـطناعي وخصـوصـاً الروبوتات الشـخصـية القانونية اثارت جدلاً واسـعاً لدى فقهاء القانون ، وذلك بسـبب عدم نص اغلب التشـريعات في العالم على المسـؤولية الناشـئة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي ، لذلك اتجه الفقه إلى اتجاهين في هذا الجانب ، حيث ذهب بعض الفقه إلى الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصـــطناعي ن بينما عارضـــه جانب ثاني في رفض منح الذكاء الاصـــطناعي الشـــخصـــية القانونية ، لتعرف على هذا بشـكل مفصـل سـوف نتناول في الفرع الأول الاعتراف بالشـخصـية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصـــطناعي ، وفي الفرع الثاني عدم الاعتراف بالشـــخصـــية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي كالتالي :

الفرع الأول: الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

مما لاشك فيه أن الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وأهمها (الروبوت) له أهمية كبيرة من أجل تحديد نظام المسؤولية الذى سوف يُطبق في حالة وقوع ضرر مادي ناشئ عن الروبوت حيث

---

(٨) ايمن محمد سيد ،حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث العربي، العدد ١، بيروت ٢٠٢٠، ص ٢٠٩

(٩) قتيبة مازن عبد المجيد،المرجع السابق،ص٦.

(١٠) خالد ممدوح إبراهيم،المرجع السابق،ص١٩.

(١١) رشا محمد صائب،تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي،رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الاوسط،الاردن،٢٠٢٢،ص٢٠.

يتمتع جميع الأشـخاص بالشـخصـية القانونية منذ ولادتهم حتى وفاتهم، ولا سـيما بعد إلغاء الرق والموت المدني.

كما أن معيار الجنس البشرى من شأنه أن يسمح بوضع حدود فاصلة وواضحة بين الإنسان والأشياء، ومع ذلك يظل الاختلاف قائما بسبب الصعوبة المتزايدة في تحديد جوهر الإنسان ذاته هل هي طبيعته في أن يكون حساسًا مما سيقربه من الحيوانات؟ أو بالأحرى هل هي قدرته على اتخاذ القرارات بطريقة مستقلة ومنطقية، مما يسمح بمقارنته بالذكاء الاصطناعي؟ ومما يجعل بعض الفقهاء يرون ضرورة توسيع مفهوم الشخصية القانونية لكى يتضمن الحيوانات وكذلك الروبوتات باعتبارها إحدى مجالات الذكاء الاصطناعي [١٢].

فالاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت من شأنه أن يسمح بإمكانية الاختيار بين قواعد قانونية معينة من أجل تحديد الشخص المسؤول عن أفعال الروبوت، فهناك رغبة لدى القانون الوضعي الفرنسي في الاعتراف بأن الروبوت هو موضوع قانوني يحتاج إلى وضع افتراضات قانونية تتمثل في اعتبار الروبوتات أشخاصا، لها حقوق ويقع عليها التزامات.

ويرتكز أنصار هذا الاتجاه على أن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت له ما يبرره على أساس حقيقة منح الشخصية القانونية للكيانات من خلال القانون الفرنسي[١٣] .

ولعله من المفيد أن نوضـح اعتماد جميع الفقهاء المؤيدين الذين يدافعون عن هذا المفهوم على أسـاس فكرة الخيال القانوني للشخصية القانونية من أجل الاعتراف بأن هذا الاتجاه منطقي وقابل للتنفيذ كما تجدر الإشارة إلى أن أنصـار الاتجاه المؤيد للاعتراف بشـخصـية قانونية محددة للروبوتات يؤسـسـون رأيهم على أسـاس القواعد العامة، وهو ما يتفق مع القرارات الصـــادرة عن البرلمان الأوروبي من ضـــرورة الاعتراف بالشـخصـية القانونية للروبوتات على المدى الطويل؛ حيث يمكن اعتبار الروبوتات المستقلة ذاتيًا أشـخاصـا إلكترونية مسؤولة عن تعويض كافة الأضرار التي تلحق بالغير [١٤].

وعلى هذا الأساس، فإننا سوف ننتقل من مسؤولية بسبب الروبوت إلى مسؤولية الروبوت ذاته؛ مما يعنى أن الروبوت ســوف تكون له ذمة مالية ، كما أن المؤيدين للاعتراف بالشـــخصـــية القانونية للروبوت يرون ضرورة تسجيل الروبوت في سجلات خاصة من أجل تحديد كل روبوت، وكذلك التأمين عليه في وقت لاحق عن الأضرار التي يسببها للغير[١٥] .

بينما يرى البعض الاخر من مؤيدي هذا الاتجاه بان ضـــرورة منح تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي والروبرت حصراً الشخصية المعنوية[١٦] .

---

(١٢). قتيبة مازن عبد المجيد، االمرجع السابق،ص٨

(١٣) ، فايز جمعة لنجار نظم المعلومات الإدارية: منظور إداري ط٣،: دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ، (٢٠١٠). ص ١٦٨

(١٤) ، عادل عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، السعودية، (٢٠٠٥) ص ٧

(١٥) عماد صالح ، الذكاء الاصطناعي في أعمال الانترنيت، دار الجامعة الجديدة ، مصر (٢٠٢١)،ص٣٣.

(١٦) نساخ فطيمة ، المرجع السابق ص٢١٨

وإن الشخصية المعنوية أنتجتها النظم القانونية الحديثة ووضعت لها أحكاما تختلف عن الأحكام الخاصة بالشخصية الطبيعية، وقد ظهر الاهتمام بالشخصية المعنوية بشكل واضح حتى أصبح الشخص المعنوي حقيقة واقعة في نظام الدولة الحديثة وقوانينها. [١٧] .

إن الاتجاه المؤيد لفكرة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية يرى إمكانية منح الروبوت الذكي الشخصية المعنوية شأنه في ذلك شأن الأشخاص المعنويين كالشركات، وممكن ان يكتسب شخصيته القانونية بعد الانتهاء من إجراءات تسجيله في سجل عام تعده الدولة لهذا الغرض وتدون في هذا السجل جميع المعلومات الخاصة بالروبوت الذكي كوضعه المالي وقدراته وطبيعة عمله وغيرها، ويستطيع أي شخص الاطلاع عليها إذا أراد أن يتعامل مع الروبوت[١٨] .

إلا ان هذا الوصف لم يكن دقيق وذلك لان الشخص المعنوي يتم أدارته من قبل الإنسان، أما بالنسبة إلى الروبوت الذكي فأنه سوف يدير نفسه بنفسه، لكونه يتمتع بالتفكير الآلي المستقل. [١٩] .

وبالرغم من عدم الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية في الوقت الحالي، لكن لا يوجد سبب لافتراض إن تطورات أنظمة الذكاء الاصطناعي ستتوقف عند هذا الحد، بل من الممكن مستقبلا أن تتفوق الروبوتات الذكية على الإنسان من ناحية الذكاء -والأفعال.

وبالنظر إلى تاريخ الأشخاص المعنوية، لا شك بأن اغلب النظم القانونية من الممكن أن تعترف للروبوتات الذكية بشكل من الشخصية وسيكون من الممكن إنشاء أشخاص قانونية بالإمكان مقارنتها بالشركات، حيث يمكن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات الذكية مثل السيارات ذاتية القيادة أو الأجهزة الطبية الذكية أو الروبوت الذكي الذي يعمل في المصنع [٢٠] .

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الأمثلة الشائعة على ذلك، حيث قامت بالاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية المعنوية، من خلال منح الجنسية السعودية للروبوت صوفيا في أكتوبر ٢٠١٧ ، يتمتع هذا الروبوت البشري بوضع مشابه لمكانة البشر. بهذا المعنى، يمكن أن تتحرك صوفيا وتتفاعل مع بيئتها دون تدخل نشط من الإنسان. ومع ذلك، مثل كل الروبوتات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، فإن صوفيا خالية من الوعي والاستقلالية الحقيقية[٢١] .

الفرع الثاني: عدم الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي:

يذهب جانب من الشراح إلى رفض الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بالرغم من أهميته البالغة في الواقع العملي ويستندون في ذلك لما يلي:

([١٧]) عبدالباقي البكري و زهير البشير ، مدخل لدراسة القانون ، لبنان ،٢٠١٥،ص٨٥.

([١٨]) عادل عبد النور،المرجع السابق،ص١١.

([١٩]) محادثة الويبو بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي الصيغة المنقحة لقائمة قضايا سياسات الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي، من إعداد أمانة الويبو (٢٠٢١)، في دورتها الثانية، الصادرة بتاريخ ٢١/٥/٢٠٢١، ص٩.

([٢٠]) عادل عبد النور،المرجع السابق،ص١١.

([٢١]) أشارت إليه، رشا أحمد محمد صائم.المرجع السابق ،ص ١٧.

أ- إن القانون المدني في معظم الدول لا يعرف إلا نوعين للشخصية القانونية، النوع الأول: هو الشخصية القانونية للشخص الطبيعي والنوع الثاني : الشخصية القانونية الاعتبارية أو ما يسمي بالأشخاص المعنوية وذلك وفق شروط معينه [٢٢].

وتقنيات الذكاء الاصطناعي أو ما يطلق عليه الأشخاص الافتراضية لا يمكن تقنينها ضمن الأشخاص الطبيعية؛ لأنها قاصرة على بني الإنسان فقط، ولا يمكن أيضا إلحاقها بالأشخاص المعنوية ؛ لاختلاف طبقة كل منهما عن الآخر ، ومن ثم فالقواعد القانونية الحالية والنظر إليها بطريقة تقليدية لا تساعد الباحث القانوني على الرؤية الحقيقية للأشخاص الافتراضية وخاصة الذكية منها ؛ لأنها أشخاص جديدة لا يعرفها واضعو القوانين والكثير من شراحه حتى الآن[٢٣] .

ب -القول بمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تقتضي أن يكون لأشخاص الذكاء الاصطناعي إرادة، وهذا أمر غير ممكن بالنسبة لهذه التقنيات ؛ لأن تقنيات الذكاء الاصطناعي لم تصل بعد إلى درجة البرمجة الذاتية دون تدخل البشر [٢٤] .

ج-القول بمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تقتضي أيضا الاعتراف لأشخاص الذكاء الاصطناعي الافتراضية بالعديد من الحقوق المقررة لصاحب الشخصية القانونية ، كالأهلية ، والمواطنة ، والعمل ، والزواج ، والذمة المالية ، وغيرها وبعض هذه الحقوق يصعب الاعتراف بها لأشخاص الذكاء الاصطناعي . توجد العديد من العقبات والمشكلات القانونية حال تقدير الشخصية القانونية الاصطناعي ومنها صعوبة إقامة المسؤولية المدنية أو الجنائية للذكاء الاصطناعي بدون إقامة مسؤولية المستغل أو المصمم. [٢٥] .

وهذه الصعوبات ترجع بالدرجة الأولى لعدم اعتراف التشريعات في معظم الدول بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، كما يرى بعض أنصار الاتجاه الرافض لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أنه لا يوجد أي مبرر قانوني لمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية ، ففي مجال الملكية الفكرية لا يمكن للذكاء الاصطناعي التمتع بالحقوق الناشئة عنها لأن هذه الحقوق تحتاج إلي الوعي اللازم لاستحقاقها وحمايتها والمسؤولية عنها ، وهذه أمور لا تتقرر إلا للإنسان دون سواه ، لأنه الوحيد الذي لا يمتلك الوعي اللازم للقيام بالعمل ومعرفته ، كما أن حقوق الملكية الفكرية تتقرر لمن يمكنه الاستفادة منها وهذا الأمر غير متوفر بالنسبة للذكاء الاصطناعي باعتباره آلة[٢٦] .

([٢٢]) نص المادة (٣٤) الخاص بالاشخاص الطبيعين والمادة (٤٧) الخاص بالشخصية المعنوية من القانون المدني العراقي رقم (٤٠)١٩٥١

١ - تبدأ شخصية الانسان بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته.

٢ - ومع ذلك فحقوق الحمل يحددها قانون الاحوال الشخصية

([٢٣]) نساخ فطيمة،المرجع السابق،ص٢٣٠.

([٢٤]) همام القوصي : إشكالية الشخص المشئول عن تشغيل الروبوت وتاثير نظرية النائب الإنساني علي جروب القانون في المستقبل ، دراسة تحليلة اسشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الماضي بالروبوتات مركز جيل البحث العلمي ، مجلة جيل الأبحاث القانونية ، العدد ٥ ٢ مايو ٢٠١٨ صفحة ٧٧

([٢٥]) عماد عبد الرحيم الدحيات،المرجع السابق،ص٣٣.

([٢٦]) همام القوصي،المرجع السابق،ص٧٩.

وتأكيدا علي ما سبق دراسته من رفض منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يقرر جانب من الفقه أن قواعد تسجيل براءات الاختراع تقتضي أن يكون الاختراع أو الابتكار من إنجاز شخص طبيعي هو الإنسان وهو ما يحول دون تمتع الذكاء الاصطناعي بصفة المخترع أو أن يكتسب ابداعه صفة المصنف الابداعي الواجب حمايته ، ومن ثم لا يتغير لها الحالة القانونية المقررة للمصنفات الابداعية ، وذلك لأن الذكاء الاصطناعي مجرد أدوات وآلات تفتقد الوعي والحياة[٢٧] .

إن فكرة الشخصية القانونية نابعة من تصور الإنسان لتنظيم العلاقات الإنسانية ، فكيف يمكن تطبيقها علي الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته كالروبوتات مثلاً و إن القول بمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ما هو إلا وسيلة لتهرب مصنعي ومترجمي تقنيات الذكاء الاصطناعي من المسؤولية عما تسببه هذه التقنيات من أضرار، وتخلصهم من مخاطرها ذات التأثير الكبير علي النظام العام[٢٨] .

بيد أن بعض أنصار هذا الرأي يذهبون الي القول بعدم منح الذكاء الاصطناعي للشخصية القانونية لا يعنى بالضرورة إنكار خصائصها الفريدة والتي تقتضي منحها ما يعرف بالأهلية الوظيفية أو التقنية التي تسمح لها بممارسة الأعمال وإبرام الصفقات باستقلال بشرط التأمين ، وحصر استخدامها كمرحلة أولى بالشركات المؤهلة فنياً والتي لها القدرة المالية علي تحمل التبعات المالية والفنية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي[٢٩] .

في نهاية هذا المبحث، اننا نؤيد فكرة عدم الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي للأسباب التي ذكرت سابقاً ومنها أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لم تصل إلى الان لدرجة الذكاء والتفكير الموازي للبشر ، ولكن هذا لايحول دون أن نستعد لما هو اتٍ في المستقبل ، بسبب أهمية هذا التطور ودخوله في شتى مجالات الحياة .

المبحث الثاني

الاتجاهات الفقهية في تحديد المسؤولية المدنية الناشئة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي

سوف ندرس في هذا المبحث الاتجاهات الفقهية في تحديد المسؤولية الناشئة عن اضرار الذكاء الاصطناعي ، وتحليلها إذا يمكن تطبيقها على الذكاء الاصطناعي، حيث سوف ندرس في المطلب الأول تحديد المسؤولية في ضوء النظريات التقليدية، وفي المطلب الثاني الاتجاهات الفقهية الحديثة في تحديد المسؤولية، كالاتي:

---

(٢٧) حمد مصطفي الدبوسي السيد ، مدى امكانية منح الذكاء الاصطناعي صفة براءة الاختراع عن ابتكاراته ، هل يمكين ان يكون الذكاء الاصطناعي مخترعا وفقا للأحكام القانون الاماراتي، بحث منشور مجلة معهد دبي القضائي ، العدد ١٣ السنة التاسعة رمضان ١٤٤٢ ، ابريل ٢٠٢١،ص٣٣.

(٢٨) خالد ممدوح إبراهيم،المرجع السابق،ص٢٨.

(٢٩) رشا أحمد محمد صائم،المرجع السابق،ص٢٢.

المطلب الأول

تحديد المسؤولية في ضوء النظريات التقليدية

ذهب جانب من الفقه في تأسيس المسؤولية عن الاضرار التي تحدثها تطبيقات الذكاء الاصطناعي وخاصة الروبورت على اعتبارها منتجات معيبة وتم تحديد المسؤولية على أساس وجود عقد مبرم بين المشتري والمنتج وفي حالة عدم تطابق الموصفات المتفق عليها للمنتج محل العقد مع صفات العقد ها تكون المسؤولية عقدية واي ضرر يحدث يتحمله البائه ، بينما ذهب جانب اخر فتحديد المسؤولية بالاعتماد على فكرة الحراسة باعتبار أن الروبوت شيء ويحدد على هذا الأساس المسؤولية التقصيرية في حالة حدوث ضرر بسبب تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، لتعرف أكثر على هذه الاتجاهات ، سوف نتناول في الفرع الأول (المسؤولية العقدية)،وفي الفرع الثاني(المسؤولية التقصيرية)كالتالي:

الفرع الأول :المسؤولية العقدية

يعتبر مبدأ الزامية العقد من اهم المبادئ العامة التي تسيطر على النظرية العامة للعقد ، فبموجب هذا المبدأ ، إذا ابرم شخصين عقدا اصبح هذا العقد ملزماً للطرفين ، فاذا اكتملت اركان العقد وتوفرت شروطه اصبح العقد باتاً وملزما لاطرافه ، ولايجوز لأي طرف التحلل من العقد لأي سبب كان ، أما في حالة ولم ينفذ أحد الأطراف التزامه المحدد في العقد، يحق وفق القانون للطرف الاخر أن يطلب فسخ العقد ويطالب بتعويض عن ما سببه الطرف الاخر من ضرر نتيجة عدم تنفيذ التزامه ،وفي حالة تنفيذ العقد فيتعين للوفاء بالالتزام بالتسليم أن يكون المحل المسلم مطابقاً للقدر وللمواصفات المتفق عليها وللإخلال بالعقد أشكال متعددة منها على سبيل المثال، عدم قيام البائع بتسليم المبيع طبقاً للشروط والمواصفات المحددة في العقد[٣٠] .

وان الموقف في أوروبا متماشياً مع هذا التطور الحاصل حيث في حالي أبرام عقد لشراء احد تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثلاً الروبوت ، وفي حالة لم يكن الروبوت مطابقا للعقد وللمواصفات المتفق عليها يحق للمشتري هنا فسخ هذا العقد، وبالتالي تقوم المسؤولية العقدية عندما لا يكون أداء الروبوت كما هو متفق عليه في العقد، حتى ولو لم يحدث ضرر أو أذى ، وان مسالة عدم تطابق مواصفات الروبوت مع المواصفات المتفق عليها ويؤدى يؤدي إنشاء الحق في التعويض للمشتري [٣١] .

ويلاحظ أنه لا يتم تنفيذ الالتزام بشأن ضمان صلاحية المبيع للعمل بمجرد تحقق هذه النتيجة، بل يتعين انجاز ذلك بالطريقة التي تتفق مع مشتملات العقد وما يوجبه حسن النية، فإذا ظهر في المبيع عيب ينقص من قيمته أو يجعله غير صالح لما أعد له لزم البائع ضمان ذلك، وذلك لأن المشتري نظر عند تحديد الثمن إلى الفائدة المرجوة من المبيع، فإذا كان في المبيع عيب ينقص من مقدار الفائدة كان وجود الثمن تحت يد البائع

---

(٣٠) الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام "الجزء الأول"، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٦٤، ص٩٧٨.

31) Y. Benhamou, et al., Artificial Intelligence & Damages: Assessing Liability and Calculating the Damages, submitted to as a book chapter: Leading Legal Disruption: Artificial Intelligence and a Toolkit for Lawyers and the Law, P. D'Agostino,, et al., 2020, p. 4

بلا مبرراً[٣٢] ، وفي الواقع، وفقاً لأغلبية الفقه، أن قواعد ضمان العيب الخفي ذات نطاق مرن حيث تشمل الأضرار المادية الناجمة عن الأمان التي تحدثها الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي ،وعلى هذا النحو تنطبق أحكام المسؤولية العقدية، في حالة عدم تسليم الروبوت وفقاً لأحكام وبنود العقد المبرم بين البائع المنتج والمشتري ،فمن الواضح أن الروبوت مجرد سلعة أو منتج متبادل، ولذلك يري بعض الفقه أن تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية في حالة الإخلال بالعقد لا يسبب أي مشكلة[٣٣] .

على الرغم ماذكر سابقاً، إلا أن هذه النظرية تعرضت للانتقاد على أساس أن تطبيق المسؤولية العقدية على الذكاء الاصطناعي لاتكن كافية لمواجهة جميع الاضرار التي تحدثها هذه التطبيقات ، خاصة إن هذه النظرية تطبق على الأشخاص الطبيعيين المرتبطين بعقد، بذلك انها لا تشمل الذكاء الاصطناعي ، حيث أن هذا الأخير لا يمكن أن يكون طرفاً في العقد وحتى إذا افترضنا قيام الأطراف بإضافة بنود في العقد لوصف قدرة الذكاء الاصطناعي ومخاطرة، فإن العقد لا يولد سوى التزام ببذل عناية لا بتحقيق نتيج[٣٤]، ومن الجدير بالذكر أنه طبقاً للقواعد العامة الواردة في القانون المدني، لا يكفي لإقامة المسؤولية العقدية وجود خطأ في جانب المدين وأن يلحق ضرر بالدائن، بل لابد أن يكون هذا الخطأ هو السبب في الضرر، والمشرع لم يلقي على الدائن عبء اثبات علاقة السببية بين الخطأ والضرر، بل أفترض أن الضرر راجع إلى الخطأ، وعلى المدين إذا أدعى عكس ذلك أن ينفي علاقة السببية بين الخطأ والضرر، [٣٥] .

ومن هنا يستطيع الشخص المسؤول عن الروبوتات الذكية التنصل من المسؤولية إذا أثبت أن الضرر الذي وقع يرجع إلى سبب لا يكون مسؤولا عنه، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى صعوبة حصول الضحية على تعويض مالم يكن مستحيلاً. لذلك لا يمكن الاخذ في هذه النظرية إلا في حالات قليلة جداً ، في حالة عدم تطابق المواصفات، وانها لا تعالج مسالة الاضرار التي تسببها تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الاخرين .

الفرع الثاني: المسؤولية التقصيرية

أن المسؤولية التقصيرية تقوم على الاخلال بالتزام يكون مصدره القانون ، وان هذه المسؤولية تفترض عدم وجود علاقة عقدية بين الدائن والمدين ، فالمسؤولية التقصيرية هي نظام المسؤولية العام الذي يطبق على الخطأ المدني الذي يرتكبه أحد الأشخاص ضد شخص آخر.

وعلى الرغم من وجود اختلاف بين أنظمة القانون الأنجلكسوني والقانون المدني ، إلا أننا نحاول بقدر المستطاع أن نلخص أن المسؤولية التقصيرية تقوم على الخطأ، وهو الاخلال بالالتزام القانوني العام بعدم الاضرار بالغير، ومن هنا يتضح أن الخطأ يقوم على عنصرين: أولهما مادي وهو التعدي أو الانحراف،

---

(٣٢) نبيل سعد، النظرية العامة للالتزام مصادر الالتزام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ٢٠١٩، ص ٣٧٤.

(٣٣) حمد مصطفي الدبوسي السيد،المرجع السابق،ص٤٠.

(٣٤) ناجية العطراق، المسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة في ضوء القانون المدني الفرنسي، مجلة العلوم القانونية والشرعية العدد السادس، ليبيا: جامعة الزاوية - كلية القانون، ٢٠١٥، ص ٨٤.

(٣٥) نبيل سعد،المرجع السابق،ص٢٧٧.

والثاني معنوي وهو الادراك والتمييز ، ويشترط الحصول المضرور على التعويض وفقاً لنظام المسؤولية التقصيرية أن يثبت الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما[٣٦] .

ويمكن تطبيق ذلك على الشخص المسؤول عن الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال، إذا اعتمد الطبيب على برنامج دعم القرار السريري المدعوم بالذكاء الاصطناعي لوصف الدواء، إلا أن البرنامج أصدر توصية خاطئة كان يمكن ملاحظتها وتم تجاهلها من قبل طبيب متخصص إذا وجد في مثل ظروفه، عندئذ من الممكن مساءلة الطبيب عن الأضرار الناتجة والإصابات المتوقع حدوثها بالمريض وليس عن التوصية الخاطئة الصادرة من الذكاء الاصطناعي[٣٧] .

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق المسؤولية التقصيرية على الذكاء الاصطناعي يواجه تحديات كثيرة للغاية، لأنه يجب على المحاكم التي تواجه متطلبات المسؤولية الناشئة عن أفعال الذكاء الاصطناعي تحديد الشخص الاعتباري أو الطبيعي المسؤول عن الضرر الناجم عن تلك الأفعال، إلا أن الاستقلالية المتزايدة للذكاء الاصطناعي تجعل من الصعب تقييم أساس المسؤولية، إذا لم يكن مستحيلاً في بعض الحالات وفي السيناريو الذي يتخذ فيه الذكاء الاصطناعي قرارات مستقلة، لا تكفي القواعد التقليدية لإقامة المسؤولية القانونية عن الضرر الذي أحدثه الروبوت، لأنها لا تساعد على تحديد الطرف الذي أحدث الضرر، فوفقاً المسؤولية التقصيرية، فإن إثبات الإخلال بالواجب أو الخطأ المرتكب من قبل الشركات المصنعة أو المشغل أو مستخدم الذكاء الاصطناعي وعلاقة السببية بينه وبين الضرر ليس بالأمر اليسير عندما يتعلق الأمر بالاستقلالية المتزايدة للذكاء الاصطناعي [٣٨] .

ففي فرنسا توضح المادة ١٢٤٢ من القانون المدني الفرنسي الصادر بالمرسوم رقم ١٣١ لسنة ٢٠١٦، والتي تقابلها المادة ١٧٨ من القانون المدني المصري، بأن الشخص لا يسأل عن الأضرار الناجمة عن فعله الشخصي فحسب، بل يسأل أيضاً عن الضرر الناتج من فعل الأشخاص الذين يسأل عنهم أو عن الأشياء التي في حراسته[٣٩] ، ونظراً لأنه لا يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي شخصاً **يرى بعض الفقهاء أن تطبيق المسؤولية عن حراسة الأشياء عليه تبدو مناسبة** ،وهذا يمكن أن يكون في حالة الروبوتات المساعدة، إلا أنه في بعض الظروف، في وقت وقوع الضرر، يكون من الصعب تحديد من له سلطة الرقابة عليه، فمثلاً إذا سافر مالك وحارس الروبوت المساعد إلى رحلة، وأعطاه لصديقه، الذي يمكنه استخدامه في غيابه[٤٠] .

([٣٦]) سمير تناغو، مصادر الإلتزام، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ٢٠٠٩ ، ص ١٨٤.

([٣٧]) عبدالرزاق وهبه،المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي،بحث منشور في مجلة جيل البحث العلمي، العدد٤٣،٢٠٢٠ الجزائر ،ص٣٩.

[38]) Charlotte, W. O. & Paula, B. (2019). Artificial Intelligence: the EU, Liability and the Retail sector. Robotics Law Journal, 25,p 104-

([٣٩]) محمد البكري، موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في القانون المدني الجديد، المجلد الرابع دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٩ ص ٤٢٦.

([٤٠]) صلاح فايز لعدوان، المسؤولية المدنية عن الآلات والأشياء الخطرة (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن(٢٠١٩). (ص ١١)

قد اعترف الفقه في ظروف معينة بنقل الحراسة، حيث يرى هذا الجانب بأنه يمكن نقل الالتزام بالحراسة إلى أحد الأشخاص الذي يعهد إليه المالك باستخدام الشيء، أو حفظه، ويكون له الحق في إدارته والإشراف عليه، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرر [٤١].

ويميز القانون الفرنسي بين الحراسة القانونية والحراسة الفعلية، وقد استقر القضاء في فرنسا منذ الحكم الصادر في قضية Franck ١٩٤١ على الأخذ بنظرية الحراسة الفعلية التي تقوم على أن الحارس هو الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء فيما يتعلق برقابته وإدارته وتوجيهه[٤٢] .

وبناء على ما سبق، يتطلب لإقامة مسؤولية الحارس على الشيء ممارسة سلطة الاستخدام والتوجيه والسيطرة عليه [٤٣] ولكن هذا لا يتحقق في مجال الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي والتي تتمتع بالاستقلالية، لأن هذه الأخيرة تتعارض مع سلطة الحارس في السيطرة عليه .

وهذا لا يعد نقلاً للحراسة، بل اخفاء تام لها، كما ذهب اتجاه في القانون الفرنسي إلى التمييز بين حراسة التكوين وحراسة الاستعمال ، نظراً للطبيعة المعقدة للأشياء، على وجه الأخص الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي، فالأولى تترك للمصنع الذي يكون لديه معلومات عن وظيفة المنتج أكثر من المالك أو المستهلك، أما الثانية تترك للمستهلك[٤٤] .

ألا أن هذه التفرقة تثير الكثير من الصعوبات العملية أمام المضرور وتتمثل في معرفة سبب الضرر، هل يرجع إلى مكونات الشيء أم استعماله قبل رفع دعواه، مما يؤدي لضياع الفائدة الأساسية من المسؤولية عن الأشياء، وهي إعفاء المضرور من البحث عن سبب الحادث[٤٥] .

وطبقاً للقواعد العامة، لا يمكن للحارس التحلل من مسئوليته إلا إذا أثبت أن الضرر الحادث كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، فإذا ظل سبب الضرر مجهولاً، فإن الحارس يكون مسؤلاً مع ذلك عن الضرر، [٤٦] ،ولذلك يستطيع الحارس التنصل من المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي إذا أثبت على سبيل المثال، أن الضرر حدث نتيجة عيب في التصميم أدى إلى السير الخاطئ للروبوت[٤٧] .

ومن هنا يتضح لنا أن تطبيق فكرة الحراسة على الذكاء الاصطناعي، تثير مشاكل ترجع إلى درجة الاستقلالية التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي، حيث أن الإنسان الآلي الذي يستطيع اكتساب الخبرة والتعلم من أخطائه فضلاً عن اتخاذه القرارات الذاتية دون تلقي أي أوامر من مالكه، مما يصعب التحكم فيه،وهذا

([٤١]) إياد عبد الجبار ،المسؤولية عن الأشياء وتطبيقها على الأشخاص المعنوية، الطبعة الأولى ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن. (٢٠٠٩)، (ص ١٣٧).

[42]) See G. Risso, "Product liability and protection of EU consumers: is it time for a serious reassessment?", Journal of Private International Law, vol. 15, no. 1, 2019, pp. 210-233.

([٤٣]) يحي موافى، المسئولية عن الأشياء في ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢ ، ص ٣٩

([٤٤]) أسامة احمد بدر، فكرة الحراسة في المسؤولية المدنية،دار الكتب للنشر،مصر،٢٠٠٤،ص١١٧.

([٤٥]) ناجية العطراق،المرجع السابق،ص٤٤.

([٤٦]) شنب محمد. المسؤولية عن الأشياء دراسة في القانون المصري والقانون الفرنسي + دار الثقافة للنشر والتوزيع،بلا سنة نشر ، مصر،ص٦٣.

([٤٧]) ايمن محمد سيد،المرجع السابق،ص٣٩.

يجعله غير خاضع لرقابة وسيطرة حارسه، وبالتالي عدم تحقق مسؤوليته إذا ثبت أن الضرر الذي وقع كان راجع إلى فعل لم يكن مسؤولا عنه[٤٨] .

ومن الجدير بالذكر أن إثارة مسؤولية الحارس عن الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، يعني تحمل الحارس الأخطاء الفادحة التي تنجم عن خطوات تصميم الذكاء الاصطناعي في جميع مراحله، وهذا يعد أمر غير واقعي[٤٩] ، فضلاً عن أن الذكاء الاصطناعي يدخل في تكوينه البرامج وهي شيء غير ملموس، الأمر الذي يصعب معه تحديد من هو الحارس المسؤول عن الأضرار التي أحدثها الذكاء الاصطناعي، ونتيجة لذلك لا يمكن تطبيق وصف الحارس بالمعنى الحالي على برامج الذكاء الاصطناعي، وذلك لاصطدامه بجدار مزدوج، أحدهما يتعلق بعلم الوجود ، والأخر يتعلق بالواقع العملي، وبالتالي إذا أردنا تطبيق فكرة الحراسة على الذكاء الاصطناعي، ينبغي تعديل المفهوم الحالي للحراسة بشكل دقيق.

المطلب الثاني

الاتجاهات الفقهية الحديثة في تحديد المسؤولية

نتيجة للانتقادات التي وجهة إلى النظريات السابقة وعدم كفايتها في تحديد المسؤولية المدنية الناشئة عن الأخطاء التي تسببها تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، اتجه بعض الفقه إلى اعتماد نظريات حديثة في تحديد المسؤولية،حيث اعتمد بعض الفقه على نظرية المسؤولية الموضوعية في تحديد المسؤولية، وجانب اخر اعتمد على فكرة النائب الإنساني ، لتوضيح هذه النظريات ، سوف نقسم المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول(المسؤولية الموضوعية)، وفي الفرع الثاني (نظرية النائب الإنساني) ، كالتالي:

الفرع الأول : المسؤولية الموضوعية

يؤسس التوجيه الأوربي رقم EC/٨٥/٣٧٤ مسئولية المنتج على مبدأ المسؤولية بدون خطأ في حالة الضرر عن المنتج المعيب، وإذا كان أكثر من شخص الشركة المصنعة أو المورد أو المستورد مسؤول عن نفس الضرر، تكون المسؤولية تضامنية ، ومن ثم لا يخلو قانون الاتحاد الأوربي كليةً من القوانين التي تحكم المسؤولية خارج النطاق التعاقدي، حيث يقدم للدول الأوربية إطار شامل للمطالبة بالتعويض على أساس الضرر الناجم عن المنتجات، فلا يشترط وفقاً للتوجيه المطالبة بالتعويض على أساس اكتشاف الخطأ في جانب الشركة المصنعة،ويؤكد واضعي التوجيه، أنه وفقاً لأحكامه، أن النظام المطبق هو المسؤولية الموضوعية، ومع ذلك لا يكفي لإقامة المسؤولية أن يحدث المنتج ضرر للآخرين، بل يتطلب أن يكون المنتج معيباً، وأن العيب هو سبب الضرر المطالب بالتعويض عنه[٥٠] .

---

(٤٨) محمد احمد المعداوي،المسؤولية المدنية عن الروبورتات،بحث منشور في المجلة القانونية ،بلا عدد،بلاتاريخ نشر،مصر،ص٣٧.

(٤٩) إياد عبد الجبار،المرجع السابق،ص١٣٧.

(٥٠) كيحل كمال ،الاتجاه الموضوعي في المسئولية المدنية عن حوادث السيارات ودور التأمين رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة أبوبكر ،بلقايد ،/٧٤ تلمسان، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص٩.

وقد عرفت المادة السادسة من التوجيه الأوربي، المنتج المعيب بأنه "المنتج الذي لا يتوافر فيه الأمان المشروع الذي يمكن أن ينتظر"، وهذا ما تبناه المشرع الفرنسي في المادة ١٣٨٦/٤ من القانون المدني الفرنسي التي تقول بأن " المنتج يكون معيباً في نظر القانون عندما لا يستجيب للسلامة المنتظرة منه قانوناً" ،وبالتالي يمكن استنتاج درجة الأمان المتوقعة من جميع الظروف المحيطة بالروبوت [٥١] .

فالعيب يكون محلاً للمسؤولية في المنتج الذي لا تتوفر فيه معايير الأمن والسلامة، فهو لا يقتصر على المنفعة التي يتوقع أن تتحقق منه، إضافة إلى ذلك لا يلتزم المضرور سوى بإثبات الضرر والعيب ، ولعلها المبررات التي دفعت واضعي التوجيه الأوربي إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار بعنصر الخطأ في النظام القانوني المسؤولية المنتج، وتأكيداً لذلك، فإن المادة الأولى من التوجيه الأوربي تنص على مبدأ أساسي بقولها " يسأل المنتج عن الأضرار التي سببها المنتج المعيب"، وبقدر الاختصار الوارد بتلك المادة، يتضح أن التوجيه الأوربي يركز على المسؤولية بدون خطأ والمرتبطة بفكرة العيب، دون الالتفات للسلوك الخاطئ ، " فمن الواضح أن النص يؤسس مسؤولية المنتج على أساس فكرة المخاطر. ولعل القانون بهذا النص جاء متوجساً لمسار طويل لإقامة مسؤولية المنتج على أساس موضوعي، بدأه الفقه، ورده القضاء الفرنسي، مهتدياً بأحكام التوجه الأوربي[٥٢] .

وفي حالة وجود أكثر من شخص ساهم في إنتاج السلعة حتى تصل إلى المستهلك في شكل نهائي، فهنا نكون أمام حالة تعدد المنتجين في إنتاج السلعة التي نشأ عنها الضرر، والمبدأ المستقر في القانون الفرنسي وكذا التوجه الأوربي، هو إلزام المنتجين في حالة تعددهم بالتضامن في مواجهة المضرور، ولكن البحث عن المسؤول يكون أمراً شائكاً للغاية حينما يكون برنامج تشغيل الروبوت القائم على الذكاء الاصطناعي مفتوح المصدر[٥٣] .

لذا تنطبق المسؤولية الموضوعية على أي منتج باستثناء نظام الخبير إذا صنف كخدمة، وعلى العكس من ذلك، إذا كان النظام يوفر فقط تحليلاً روتينياً للبيانات، يعين البرنامج كمنتج وتقوم هذه المسؤولية على نظرية المخاطر.

ولكن تطبيق مسؤولية المنتج على الذكاء الاصطناعي يواجه تحديات كبيرة، لأنه لا يمكن السيطرة عليه لأن عنصر الخطر داخل في وظيفته، وهذه هي الأسباب التي تجعل الذكاء الاصطناعي مصدراً للمخاطر العامة ، كما ترجع صعوبة تطبيق المسؤولية الموضوعية للمنتج في بعض الحالات على الذكاء الاصطناعي، إلى أنه هو نظام التعلم الذاتي الذي يتعلم من تجربته، ويمكنه اتخاذ قرارات مستقلة، وبالتالي، سيكون من الصعب على المدعى اثبات وجود عيوب في منتجات الذكاء الاصطناعي، لاسيما عندما تكون هذه العيوب

---

(٥١) ناجية العطراق،المرجع السابق،ص٩٦.

52 _ Nevejans, N. (2016). Directorate-General for Internal Policies, Policy Department C: Citizens' Rights and Constitutional Affairs, Legal Affairs, European Civil Law Rules in Robotics. Access date 4/2/2024 https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/571379/IPOL_ST .

(٥٣) محمد احمد المعداوي،المرجع السابق،ص٥٥.

موجودة فيها لحظة خروجها من يد مصـنعها أو مطورها، فمن الصـعب الاعتقاد بأنه من الممكن رسـم خط فاصل بين الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، أي المستوحاة من القرار الذاتي والأضرار الناتجة من المنتج المعيب،كما أنه ليس بالأمر اليسير تحديد الشركة المصنعة، نظراً لتعدد الجهات المشاركة في تطوير الذكاء الاصطناعي[٥٤] .

ومع ذلك، لا يبدو مناسباً استخدام إي من هذه الطرق مع الخوارزميات، وتجدر الإشارة بأن المنتج يستطيع أن يتحلل من مسئوليته طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني أذا أثبت أن الضرر راجع لسبب أجنبي لا يد له فيه كما ذكرنا من قبل[٥٥] .

وفي نهاية المطاف نرى أن تطبيق المسؤولية الموضوعية على المنتج بوضعها الحالي أمر صعب للغاية، لأنه لا يمكن تحديد عيب المنتج في المواقف التي يحدث فيها الضـرر نتيجة سـلوك تعلمه الروبوت من البيئة التي يسـتخدم فيها، ومن ثم يصـعب تحديد الخلل الذي أدي إلى وقوع الضـرر بدقة، وهذا يتطلب إعادة النظر في قواعد مسؤولية المنتج لكي تتناسب مع خصوصية الذكاء الاصطناعي، كما أن تطبيق تلك المسؤولية على اعتبار أن الإنسان الآلي من الأنشطة الخطرة، يتطلب ذلك أيضاً تحديد الشخص المسؤول عن ذلك النشاط، ولهذا تكون المسـؤولية الموضـوعية غير مناسـبة في ثوبها الحالي لمواجهة الأضـرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، وذلك الصعوبة تحديد الشخص المسؤول عن الضرر.

الفرع الثاني: نظرية النائب الإنساني

تأسـيس المسـؤولية المدنية للإنسـان الآلي على أسـاس نظرية النائب الإنسـاني أبتكر البرلمان الأوروبي نظرية النائب الإنسـاني المسـؤول" (Responsible Human Agent) وفقاً لقواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات الصـادر في فبراير من عام ٢٠١٧؛ حتى يفرض المسـؤولية عن تشـغيل الروبوت على مجموعة من الأشخاص وفقاً لمدى خطاهم في تصـنيعه أو اسـتغلاله ومدى سـلبيتهم في تفادي التصرفات المتوقعة من الروبوت، دون افتراض الخطأ ولا اعتبار الروبوت شيء [٥٦] .

وقد اسـتند الاتحاد الأوروبي إلى مفهوم "النائب الإنسـاني" حتى يكون هناك شـخص مسـؤولاً عن أفعال الروبوت الآلي، فاعتبر قانون الروبوتات الأوروبي أنه ونظراً لعدم إمكانية إقامة مسـؤولية الروبوت عن الأضـرار التي قد يتسـبب بها لشـخص ثالث (غير المسـتخدم والروبوت ذاته، فتقوم المسـؤولية عن أفعال وتقصـير الروبوت على النائب الإنسـاني، وهو الشـخص الذي أطلق عليه الفقه الفرنسـي مصـطلح (قرين

([٥٤]) نادية معوض، مسئولية مصنع الطائرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥، الطبعة الثانية، ص ١٢

[55]) Mazeau, "Intelligence artificielle et responsabilité civile: Le cas des logiciels d'aide à la décision en matière médicale". Revue (٣) L. pratique de la prospective et de l'innovation, LexisNexis SA, ٢٠١٨, pp.٤٣-٣٨. Available: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal- /٠١٨٥٢٥٤٨

[56]) Europarl (2017). Section AD, the European Parliament. Civil Law Rules on Robotics of 2017. Access date 10/2/2024 http://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-8-2017-0051_EN.html

الروبوت) ، فقد اعتبر النائب هو المسؤول عن تعويض المضرور بسبب تشغيل الروبوت على أساس الخطأ واجب الأثبات على النائب الذي قد يكون صانعاً أو مشغلاً أو مالكاً أو مستعملاً للروبوت.

الروبوت ليس جماداً أو شيئا، والدليل على ذلك أن المشرع الأوروبي استخدم مصطلح "النائب" وليس "الحارس أو الرقيب، وأن فكرة النائب الإنساني لا تتطابق مع نظرية حارس الأشياء الميكانيكية أو ذات العناية الخاصة، وذلك بدليل وصف "النائب" المغاير لوصف حارس الشيء "، كما أن تكييف القانون الأوروبي لم يمس بأهلية الروبوت، بدليل استخدم مصطلح "النائب" ولم يستخدم مصطلح "الوصي أو القيم، كما أن كلاً من عديم وناقص الأهلية هما أشخاص معترف بهم أمام القانون ولهم حقوق وقد تقع عليهم واجبات، بينما لم يبت القانون الأوروبي بإشكالية أهلية الروبوت نظراً لعدم قابلية الإطار التشريعي الحالي للتطبيق، واكتفى بمنحه منزلة قانونية في المستقبل[٥٧] .

لذا يمكن القول، بإن قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوت قد تبنى حالة قانونية مبتكرة في نظام النائب الإنساني، وهي افتراض وجود نيابة عن المسؤولية بحكم القانون بين الروبوت الممثل والإنسان المسؤول بغرض نقل مسؤولية أفعال الروبوت إلى الأنسان. وقد عرف النائب الإنساني وفقاً للقانون المدني الأوروبي، "بأنه النائب عن الروبوت يتحمل المسؤولية عن تعويض المضرور جراء أخطاء التشغيل بقوة القانون"، وأستخدم المشرع الأوروبي مصطلح (النائب الإنساني)، وذلك لغرض نقل عبء المسؤولية من الروبوت عديم الشخصية والأهلية إلى الأنسان بقوة القانون وتنشأ المسؤولية المدنية في القانون المدني على أساس الخطأ والضرر والعلاقة السببية سواء كان الخطأ واقع بسبب إدارة تصنيع أو تشغيل أو استعمال الروبوت، وذلك مع تطبيق مبدأ التناسب بأن يكون الضرر متناسباً مع الخطأ [٥٨] .

كما حدد القانون المدني الأوروبي في نصوصه مسؤولية النائب في حال إخلاله بواجب إدارة الخطر، التي تفرض عليه محاولة تجنب الحادث المتوقع من فعل أو إهمال الروبوت خلال إدارة تشغيله، وهذا ما يقيم مسؤولية النائب عن اتخاذ موقف سلبي لتخفيض مخاطر التشغيل ، فأساس مسؤولية النائب الإنساني هو الخطأ في التصنيع أو أدارة الروبوت الذي يؤدي إلى انحراف أدائه خلال وضعية التشغيل أو عدم تفادي ذلك رغم توقع النائب، أما الروبوت المتوقف عن الحركة فهو يخضع لتكييف الشيء وليس الآلة الذكية [٥٩].

لذا نحن نرى أن الهدف من نظرية النائب الإنساني هو الانتقال من نظام حراسة الأشياء ذات الخطأ المفترض إلى نظام النيابة مع نقل المسؤولية من الروبوت إلى الأنسان على أساس الخطأ واجب الأثبات في

([٥٧]) نيلة علي خميس،المسؤولية المدنية عن اضرار الانسان الالي ، رسالة ماجستير،جامعة الامارات العربية المتحدة ،٢٠٢٠،ص٦١.

([٥٨]) احمد عرفان الخطيب ،المركز القانوني للإنسآلة الشخصية والمسئولية ... دراسة تأصيلية مقارنة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد ٤ ، العدد التسلسلي ٢٤ ، ص ١١٨

[59]) Charlotte, W. O. & Paula, B. (2019). Artificial Intelligence: the EU, Liability and the Retail sector. Robotics Law Journal, 25, 104-116.

إدارة التصنيع أو التشغيل أو الامتناع عن تجنب حادث خطر متوقع من الروبوت وذلك لأن الروبوت لم يعد شيئاً قابلاً للحراسة، بل أعتبر آلة ذكية مستقلة في التفكير.

يتبين أن المشرع الأوروبي رفض منح الروبوت الشخصية القانونية، ومنحه الصفة القانونية وعبر عنها باسم "الشخص المنقاد" وهي الشخصية القانونية المنقادة لكل كائن حى لا يملك الإدراك، فالقرار لم يتجه إلى إلزام الدول بوضع نصوص قانونية تتعلق بالشخصية القانونية للإنسان الآلي، وإنما كانت عبارة عن توجهات صادرة من البرلمان الأوروبي قابلة للتطبيق فالمستقبل[٦٠] .

وقد أوصى المشرع الأوروبي بمجموعة من الضوابط القانونية المحددة لمنح الإنسان الألي الشخصية القانونية في المستقبل، فقد أكد المشرع على أن يكون لكل آلة شخصية إلكترونية تحمل تسلسل رقمي يتضمن الاسم واللقب والرقم التعريفي، بالإضافة إلى وجود علبة سرية تسمى "العلبة السوداء" والتي تتضمن كامل المعلومات المتعلقة بالإنسان الآلي وشهادة تأمين تغطي أي ضرر يلحق به[٦١] ،كذلك أكد القرار على أنشاء صندوق تأميني لمعالجة الأضرار التي يمكن أن تقع نتيجة النشاط القانوني للإنسان الآلي[٦٢] ، ولكن هذه الضوابط القانونية لازالت عبارة عن اقتراحات مقدمة ولم يتم تطبيقها الى الان.

يتبين من خلال ما تم عرضه سابقاً أن فكرة تحميل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الوقت الحاضر المسؤولية عن الأخطاء المرتكبة من قبلها امر صعب جداً ، خاصة انها لم تصل إلى مرحلة الذكاء الخارق أو المماثل لتفكير البشر ، والإرادة والادراك الكامل باتخاذ القرارات ، هذا من جانب ، ومن جانب اخر أن التشريعات في مختلف العالم لم تضع نصوص تشريعية تواكب هذا التطور إلى الان وهذا ما يصعب تحديد أو فرض مسؤولية محددة على هذا التطبيقات ، لذلك لابد من الشارة إلى أن النظريات السابقة الذكر كلها كانت موضع اجتهاد من قبل الفقه وتطويرهم لفكرة لمسؤولية ، وكلاً منها يمكن تطبيقها في جانب معين ، ولا توجد نظرية واحدة يمكن تطبيقها عن الأخطاء التي تنشا من تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتصيب الغير بضرر، وما تم ذكره من موقف الاتحاد الأوربي بتعيين نائب انساني للتطبيقات الذكاء الاصطناعي هذا دليل على عدم الاعتراف بالشخصية القانونية لها بصفة رسمية وعدم الاعتراف بالشخصية يؤدي إلى عدم تحملها المسؤولية القانونية ، وبذلك يكون الانسان هو المسؤول عن أفعال هذه التطبيقات الذكية .

---

(٦٠) احمد عرفان الخطيب،المرجع السابق،ص١٢٢.

(٦١) معمر بن طرية، قادة شهيدة، أضرار الربوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحد جديد لقانون المسئولية المدنية الحالي، الملتقى الدولي لجامعة الجزائر ، نوفمبر ٢٠١٨، ص ١١٩

(٦٢) معمر بن طرية، قادة شهيدة،المرجع السابق،ص١٢٢.

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحثنا المتواضع هذا لابد أن نذكر ماتوصلنا اليه من نتائج وتوصيات :

النتائج:

١. اتضح أنه لا يوجد تعريف موحد للذكاء الاصطناعي رغم أنه ليس بمصطلح جديد، وقد تعددت تعريفات الفقه حول مفهوم الذكاء الاصطناعي.
٢. في ظل غياب تشريعات، تتناول مسألة تنظيم عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، فأن العمل يجري في المحاكم المختصة على تطبيق القواعد العامة في المسؤولية المدنية والجنائية، على ما ينتج عن عمل الذكاء الاصطناعي من ضرر او جريمة، لتلافي إفلات المجرمون الجدد من العقاب.
٣. تتنوع المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي إلى مسؤولية عقدية ومسئولية تقصيرية ومسئولية موضوعية حسب الظروف المحيطة، تقوم المسؤولية العقدية عند الإخلال بالعقد الصحيح، أي عندما لا ينفذ أحد أطراف العقد التزامه وفقاً لما هو محدد في العقد يشترط لقيام المسؤولية التقصيرية اثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية وهذا أمر صعب للغاية في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث أن تطبيقها يواجه تحديات كبيرة، وعلى وجه الخصوص عندما يتخذ الروبوت القائم على الذكاء الاصطناعي قرارات ذاتية، تقوم المسؤولية الموضوعية على الضرر، فلا يطلب من المضرور سوى اثبات الضرر ولايتطلب اثبات الخطأ ، إلا أن تطبيقها على الذكاء الاصطناعي يواجه أيضاً تحديات كبيرة لأنه لا يمكن للإنسان السيطرة عليه، إلا أنه يمكن تطبيقها في حدود ضيقة.
٤. أما بخصوص الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فقد ذهب جانب من الفقه إلى ضرورة الاعتراف، بينما ذهب جانب اخر إلى عدم الاعتراف في الوقت الحاضر وعدم منحه شخصية قانونية.
٥. من خلال ما ذكرناه سابقاً في متن البحث والاشارة إلى موقف الاتحاد الأوربي من اصدار القانون المدني للروبوت عام ٢٠١٧، تبين بان هذا القانون لم يمنح الروبوت الشخصية القانونية في هذا الوقت من خلال اشارته إلى النائب الإنساني الذي ينوب عن الروبوت ، وهذا دليل واضح على عدم الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت ، وكذلك إشارة واضحة على تحمل هذا النائب المسؤولة ن الاضرار التي يتسبب بها الروبوت أو تطبيقات الذكاء الاصطناعي شكل عام .

التوصيات :

١. نهيب بالمشرع العراقي أن يضع قواعد قانونية متخصصة يكون من شأنها أن توفر الحماية للمتضررين من الأضرار الناشئة عن تطبيقت للذكاء الاصطناعي.

٢. نوصى المشرع العراقي بالاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت في المستقبل ؛ بحيث تمنح له شخصية قانونية ناقصة وليست كاملة، شأنه في ذلك شأن الإنسان غير العاقل والأشخاص الاعتباريين؛ حتى يُمكن مساءلته عن كافة الأضرار الناشئة عنه، من خلال تحديد الجهة التي يمكن أن تقع على عاتقها المسؤولية.

٣. نوصى بضرورة إنشاء محاكم قضائية متخصصة للنظر في القضايا المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، على أن تتضمن عند تشكيلها خبيرا متخصصا في الذكاء الاصطناعي، وكذلك إعداد دورات تدريبية وورش عمل للقضاة من أجل إكسابهم الخبرات في هذا المجال.

٤. نوصى بضرورة عقد مؤتمرات من خلال كليات القانون بمختلف الجامعات العراقية من أجل التوعية بالمشاكل القانونية المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب القانونية:

١. أسامة احمد بدر، فكرة الحراسة في المسؤولية المدنية،دار الكتب للنشر،مصر،٢٠٠٤.

٢. إياد عبد الجبار ،المسؤولية عن الأشياء وتطبيقها على الأشخاص المعنوية، الطبعة الأولى ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن. ٢٠٠٩.

٣. خالد حسن أحمد لطفي ،الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية دار الفكر الجامعي : الإسكندرية، ٢٠٢١.

٤. خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١.

٥. الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام "الجزء الأول"، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٦٤.

٦. سمير تناغو، مصادر الإلتزام، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ٢٠٠٩ ، الطبعة الأولى.

٧. شنب محمد،المسؤولية عن الأشياء دراسة في القانون المصري والقانون الفرنسي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،بلا سنة نشر ، مصر.

٨. عبدالباقي البكري و زهير البشير ، مدخل لدراسة القانون ، لبنان ،٢٠١٥.

٩. عماد صالح ، الذكاء الاصطناعي في أعمال الانترنيت، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،٢٠٢١.

١٠. فايز جمعة لنجار نظم المعلومات الإدارية: منظور إداري ط٣،: دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٠.

١١. محمد البكري، موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في القانون المدني الجديد، المجلد الرابع دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٩.

١٢. نادية معوض، مسئولية مصنع الطائرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥.

١٣. نبيل سعد، النظرية العامة للالتزام مصادر الالتزام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ٢٠١٩.

١٤. يحي موافى، المسئولية عن الأشياء في ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢.

الرسائل والاطاريح :

١. رشا محمد صائب،تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي،رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الاوسط،الاردن،٢٠٢٢.

٢. صلاح فايز لعدوان، المسؤولية المدنية عن الآلات والأشياء الخطرة (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن٢٠١٩.

٣. قتيبة مازن عبد المجيد، استخدام الذكاء الصناعي في تطبيقات الهندسة الكهربائية دراسة مقارنة". (رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية، الدنمارك، ٢٠٠٩.

٤. كيحل كمال ،الاتجاه الموضوعي في المسئولية المدنية عن حوادث السيارات ودور التأمين رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة أبوبكر ،بلقايد ،/٧٤ تلمسان، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٥. نيلة علي خميس،المسؤولية المدنية عن اضرار الانسان الالي ، رسالة ماجستير،جامعة الامارات العربية المتحدة ،٢٠٢٠.

البحوث والمقالات والمؤتمرات :

١. أمنة سلطاني و عمار زعبين تقييم المخاطر القانونية للذكاء الصناعي في إدارة أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد ١٩ مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد ١٩ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٠.

٢. نساخ فطيمة ، الشخصية القانونية للكائن الجديد . الشخص الافتراضي والروبوت . بحث منشور مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس العدد الأول لسنة ٢٠٢٠ .

٣. عماد عبد الرحيم الدحيات ، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا ، إشكالية العلاقة بين البشر والآلة ، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد ٨ ، العدد ٥ ، السنة ٢٠١٩.

٤. ايمن محمد سيد ،حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث العربي، العدد ١، بيروت ٢٠٢٠.

٥. عادل عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، السعودية، ٢٠٠٥ .

٦. همام القوصي : إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت وتاثير نظرية النائب الإنساني علي جروب القانون في المستقبل ، دراسة تحليلة اسشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الماضي بالروبوتات مركز جيل البحث العلمي ، مجلة جيل الأبحاث القانونية ، العدد ٥ ٢ مايو ٢٠١٨.

٧. حمد مصطفي الدبوسي السيد ، مدى امكانية منح الذكاء الاصطناعي صفة براءة الاختراع عن ابتكاراته ، هل يمكين ان يكون الذكاء الاصطناعي مخترعا وفقا للأحكام القانون الاماراتي، بحث منشور مجلة معهد دبي القضائي ، العدد ١٣ السنة التاسعة رمضان ١٤٤٢ ، ابريل ٢٠٢١.

٨. ناجية العطراق، المسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة في ضوء القانون المدني الفرنسي، مجلة العلوم القانونية والشرعية العدد السادس، ليبيا: جامعة الزاوية ـ كلية القانون، ٢٠١٥.

٩. محمد احمد المعداوي،المسؤولية المدنية عن الروبورتات،بحث منشور في المجلة القانونية ،بلا عدد،بلاتاريخ نشر،مصر.

١٠. عبدالرزاق وهبه،المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي،بحث منشور في مجلة جيل البحث العلمي، العدد٤٣،٢٠٢٠ الجزائر .

١١. احمد عرفان الخطيب ،المركز القانوني للإنسآلة الشخصية والمسئولية ... دراسة تأصيلية مقارنة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد ٤ ، العدد التسلسلي ٢٤ .

١٢. معمر بن طرية، قادة شهيدة، أضرار الربوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحد جديد لقانون المسئولية المدنية الحالي، الملتقى الدولي لجامعة الجزائر ، نوفمبر ٢٠١٨.
١٣. محادثة الويبو بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي الصيغة المنقحة لقائمة قضايا سياسات الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي، من إعداد أمانة الويبو (٢٠٢١)، في دورتها الثانية، الصادرة بتاريخ ٢١/٥/٢٠٢١.
١٤. قمورة سامية باي محمد كروش حيزية ،الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول دراسة تقنية وميدانية الملتقى الدولي الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون؟"، (٢٠١٨) للفترة من ٢٧-٢٨/١١/٢٠١٨، الجزائر .

القوانين :

١. القانون المدني العراقي رقم٤٠ لسنة ١٩٥١.
٢. القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.
٣. القانون المدني الفرنسي المعدل لعام٢٠١٦ .

المراجع الأجنبية :

1. Y. Benhamou, et al., Artificial Intelligence & Damages: Assessing Liability and Calculating the Damages, submitted to as a book chapter: Leading Legal Disruption: Artificial Intelligence and a Toolkit for Lawyers and the Law, P. D'Agostino,, et al., 2020>
2.) See G. Risso, "Product liability and protection of EU consumers: is it time for a serious reassessment?", Journal of Private International Law, vol. 15, no. 1, 2019.
3. _ Nevejans, N. (2016). Directorate-General for Internal Policies, Policy Department C: Citizens' Rights and Constitutional Affairs, Legal Affairs, European Civil Law Rules in Robotics. Access date 4/2/2024 https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/571379/IPOL_ST .
4. Mazeau, "Intelligence artificielle et responsabilité civile: Le cas des logiciels d'aide à la décision en matière médicale". Revue (3) L. pratique de la prospective et de l'innovation, LexisNexis SA, 2018, Available: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01852548/
5.) Europarl (2017). Section AD, the European Parliament. Civil Law Rules on Robotics of 2017. Access date 10/2/2024 http://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-8-2017-0051_EN.html.
6. Charlotte, W. O. & Paula, B. (2019). Artificial Intelligence: the EU, Liability and the Retail sector. Robotics Law Journal, 25, 104-116.
7. (Anne, B. & Carol, J. (2018). Ethique, responsabilité et statut juridique du robot compagnon: revue et perspectives. Access date 9/2/2024. https://hal.archivesouvertes.fr/cel01110281/file/TER2015.pdf#page=16